من المسؤول

عن محاسبة مرتكبي جريمة القتل في حي أبو شاكر؟

في منتصف ليل الاثنين ، ارتكب قوات السلطة مجزرة رهيبة في احدى مناطق مدينة بيروت الشعبية فقتلت ثلاث مواطنين لبنانيين بعد ان فتحت النار عليهم من مختلف الاسلحة، وقد تحركت جماهير المنطقة مستنكرة هذا الحادث الاجرامي الذي اودى بحياة ثلاثة من المواطنين الابرياء ،

وتأتي هذه « الحادثة الخطيرة » بعد فترة من الهدوء الذي اخذ يسود العلاقات بين المقاومة الفلسطينية والسلطات اللبنانية وعلى ما يبدو فان الحادث وبصورته الحقيقية التي وقع بها تثبت من جديد التوجهات الخطيرة التي تسلكها القوى الرجعية والانعزالية واليمينية والتي تحتم على القوى التقدمية اللبنانية مراقبتها والمحاسبة عليها .

ووقوع هذا الحادث وفي هذه الفترة بالذات تؤكد حقيقة اخرى . هي ان افتعالها يهدف الى لفت الانظار عن الازمات والظروف المعيشية الصعبة التي تواجه الجماهير الشعبية اللبنانية من غلاء للمعيشة وارتفاع للأسعار وانقطاع للكهرباء . ان هذا الحادث بقدر ما هو خطير فانه في نفس الوقت يطرح نفسه بالحاح على رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالذات . لان وقائع الامر وكما هي على ارض الواقع تختلف بشكل كامل وجذري عن البيان الذي صدر من السلطة . انه اعتداء بكل معنى الكلمة واعتداء مدبر ومقصود فمن المسؤول عن المحاسبة .

هذا وقد عقد المناضل اللبناني ابراهيم قليلات مؤخرا مؤتمرا صحفيا امام الصحافة اللبنانية حذر فيه السلطة من عدم كشف حقيقة ودوافع الحادث والقتلى الثلاثة هم من العاملين في تنظيم ابراهيم قليلات ومن المؤيدين للثورة الفلسطينية . وقد قال الاستاذ ابراهيم قليلات في مؤتمره الصحفي :

ايها الصحافيون الكرام :

في الوقت الذي تحرص فيه كافة القوى الوطنية والتقدمية والشعبية في البلاد ، على تصفية ذيول مجزرة ايار الرهيبة ، وفي الوقت الذي تلتزم فيه المقاومة الفلسطينية ، بكل الاتفاقات المعقودة مع السلطة اللبنانية وبكل الاعراف والتقاليد التي تنظم العلاقات مع الدولة في هذا الوقت بالذات ، سقط ثلاثة مواطنين لبنانيين دون ذنب او سبب برصاص السلطة .

الحملة المسعورة

وبعد سيادة جو الهدوء ، النسبي ، بين السلطة اللبنانية والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية الملتحمة مع الثورة الفلسطينية ، وبعد الاتفاق السوري – اللبناني وفتح الحدود ، شرعت بعض الجيوب في اجهزة السلطة بتحريض بعض الاوساط اللبنانية المعادية لكل ما هو وطني وقومي بافتعال الصدامات واحداث يطلقون عليها لقب « فردية » علما انها تمهيد للضربة المرتقبة والحملة الفاشية التي ستتعرض لها الحركة الوطنية اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية خلال الاشهر المقبلة ، وولقد سجلت التقارير عدة احداث دموية ارتكبتها الاجهزة المذكورة ضد المقاومة والحركة الوطنية على مدى الاسبوعين الماضيين وكانت مجزرة امس الثلاثية امتدادا لهذه الاحداث وحلقة اوليه مفضوحة لزرع اجواء التوتر والحقد والتشفي تمهيدا لمجازر جديدة .

حذرنا

ان القوى الوطنية والشعبية في لبنان والمسلحة بروح اليقظة والمبادرة الثورية سبق لها وحذرت اكثر من مرة ان مناخات العداء للقوى الوطنية وحركة المقاومة لا تزال مسيطرة على الجيوب الحاقدة في اجهزة السلطة وان هذه المناخات اذا لم نتصد لها بقوة وحزم ستجر البلاد الى حمامات دم جديدة لم تشهدها من قبل ، وهي حتما لن تكون في صالح احد سوى العدو الاسرائيلي . واننا نتساءل الان بقلق عن اسباب الملاحقات بحق اشخاص اشتركوا في حوادث أيار وان هذه الملاحقات تزيد من حالة التوتر والقلق وعدم الاستقرار وهي دليل على ان ذيول احداث ايار لم تنته في مخططات السلطة .

كيف وقعت المجزره

في الساعة الثانية عشرة من منتصف ليل الاثنين الواقع في الثالث من الشهر الحالي وبصورة مفاجئة اقتحمت قوة عسكرية مسلحة ساحة العلم الخالد جمال عبد الناصر في منطقة ابو شاكر مقابل مكتب ابراهيم قليلات واخذت باطلاق الرصاص باسلوب عشوائي فاصابت عددا من السيارات منها السيارة التي كانت تقل المواطنين اللبنانيين الثلاثة الذين صرعوا بالرصاص المنهمر عليهم عندها انسحبت لتقيم حاجزا في محلة الكورنيش ، هذا ما حدث بالضبط وكل ما قيل بعيد عن الحقيقة ومن باب التضليل والتمويه .

لكل هذا نعلن : اولا – اذا لم تعط الدولة تفسيرا مقنعا لمجزرة امس فلنا الحق في ان نفسر ما نراه حقيقيا ونتصرف على اساسه .

ونقول : لا يجوز في الظروف الحالية تدخل قوات عسكرية في مواضيع الامن العام دون طلب من وزير الداخلية . ونطالب بمحاكمة الذين تسببوا في المجزرة والتعويض على اسر ذواتهم وضمان كامل حقوقهم الحياتية والمعيشية ونشدد بالضرب بيد من حديد على الجيوب التي تتمادى وبشكل فاضح في استفزاز الفئات الوطنية والشعبية الملاحمة مع الثورة الفلسطينية . وللجماهير الوطنية اللبنانية ان تحدد بوعيها الوطني الصافي مدى التناقض الذي وقعت فيه السلطة من خلال البيانات والروايات الرسمية عن الحادث .

جنبلاط :

إلى متى سيتحكم هذا الجنون ببعض الفئات؟

هنالك شيء خطير يهيأ له من بعض الأوساط العسكرية

ادلى السيد كمال جنبلاط بتصريح قال فيه :

« ان الحادث مؤسف ، وهو ناتج عن مرسوم اناطة المحافظة على الامن بقوى الجيش .. لان الحفاظ على الامن يجب ان يظل محصورا بقوى الامن . اما مهمة الجيش فيجب ان تظل محصورة بالحدود .. ولهذا فاننا نطالب بالغاء المرسوم القاضي بتخويل الجيش المحافظة على الامن » .

واضاف جنبلاط قائلا : « ان بعض الاوساط العسكرية تتصرف تصرفا غير معقول وغير منطقي في هذه الظروف ، التي تتطلب الاسهام في الانفراج العام . ربما اعرفه بشكل خاص ، هو ان جميع الفلسطينيين والسوريين الموجودين في لبنان يشكون من ذلك . اذ انه ما من فلسطيني أو سوري يمر على حاجز الا ويهان . وهذا يؤكد ان هنالك عدم انضباط او خطة من قبل ارباب الثأر ، الذين يريدون ان يعيدوا الكرة التي ستكون اكثر شؤما على البلاد من عدوان ايار على المخيمات » .

وتابع جنبلاط قائلا : « وتوضع هذه الحواجز بشكل اعتباطي ، في امكنة محددة ، وتترك امكنة اخرى، كأن تزويد فريق من المواطنين بالسلاح أمر جائز ، وتزويد فريق اخر امر ممنوع . ويستغرب الانسان هذا اللون في تطبيق خطة ترتدي في معظم الاحيان ، ويا للأسف ، طابعا طائفيا .. ويجب أن نقول الاشياء كما هي » .

واضاف : « لدينا معلومات خطرة جدا حول هذه المواضيع التي نكاد نعتقد انه يقصد منها الاسهام في تخريب الجو الجديد .. فبعض المنظمات تؤخذ لاعضائها الصور وهم يحملون كامل اسلحتهم ، وبالآر.بي.جي وسوى ذلك ، وتصادر الاسلحة من جهة اخرى من سيارة زميلنا الاستاذ زاهر الخطيب التي جاء بها لكي نتمكن من حماية انفسنا في تلك الفترة العصيبة التي مر بها لبنان ، والتي كان مهددا بها من تدخل اسرائيلي مباشر ... فشتاء وصيف على سطح واحد .. انه امر يجب ان يوضع له حد .. وانني سأطالب قيادة الجيش بإعادة الاسلحة المصادرة لاننا بأمس الحاجة اليها جميعا خصوصا اذا فوجئنا بتدخل من بعض طائرات الهليكوبتر الاسرائيلية التي جعلت لها من اجواء لبنان منطقة التنزه اليومية ..

فقصة مقتل ثلاثة من اخواننا في محلة ابو شاكر ، لا نظنها منفصلة عن التهديدات التي تلقاها في السابق ابراهيم قليلات ، وعن القناصة الرسمية التي وضعت على بعض السطوح لاجل اصطياده من بعيد ، وقد تدخلنا في ذلك الحين لمنع هذه الحوادث ، التي نعتبرها فرصة رسمية » ..

وتابع جنبلاط قائلا : « وكذلك نرى في رشميا ، وفي جبيل ، وفي بكفيا ، وفي كسروان ، وحراجل ، وفي ترشيش وفي عدد اخر من القرى ، حيث توجد بعض القوى الانعزالية ، نرى المخيمات للتدريب بالسلاح تقوم ، على مرأى من قوى الامن وقوى الجيش وأحيانا يكون التدريب في هذه المخيمات باشراف بعض الضباط المتقاعدين الذين تحميهم بعض الاجهزة هذا فيما عدا الدعايات التي رافقت قيام المخيمات العسكرية التي اقلها ، التحدث عن أيلول اسود وتشرين أسود ، واستعداد هذه الفئات التي تتدرب على جميع انواع الاسلحة ، لمشاركة قوى الامن والقوات المسلحة في مواجهة الفلسطينيين من جديد » .

وقال جنبلاط : « الى اين نحن سائرون ، والى متى سيتحكم ببعض الفئات هذا الجنون الذي نسميه جنون العظمة وسوء التقدير

– وقال جنبلاط : « هنالك شيء خطير يهيأ له من بعض الاوساط العسكرية . فالصلاة قبل ايام على الغائب لماذا لم يذكروا فيها شهداء المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ؟

ان الفلسطينيين نسوا ذلك لتـ

عند هذه الجهات الحاقدة نيات غير سليمة .

– ولماذا كثرة السلاح والاقبال على شراء السلاح بكثرة والطائرات المحملة بالاسلحة التي تهبط في لبنان واناس مدنيون يستلمون هذه الاسلحة لماذا ؟

– ان المعركة العربية واحدة في النهاية ويجب معاقبة الضابط المسؤول كونه قام بجريمة قتل يجب محاكمته عسكريا وجزائيا ليكون عبرة لغيره .

هذا جيش لبنان كل لبنان وليس لحساب بعض اللبنانيين ان ٦٥٪ من تفكير الجيش يخالف القضايا العربية والوطنية ووجوده امر بوضع البلاد عموما .

واننا طالبنا بعفو عام عن الذين اشتركوا في احداث ايار وانهاء الملاحقات بحق الناس من لبنانيين وفلسطينيين . انتم تلاحظون ان نصف اللبنانيين وقفوا الى جانب المقاومة الفلسطينية في ايار . ونطالب بتصفية ذيول الاحداث داخل المؤسسات الرسمية من جيش ودوائر كما نطالب باصلاح الجيش والتوازن الوطني داخل الجيش وتوزيع الصلاحيات بعدالة داخل الجيش كما نطالب بانشاء مجلس قيادة للجيش على شاكلة قوى الامن وابراز التوازن مثلا ٣٧ كتيبة للجيش اللبناني (٧) منها يقود لهذه الجماهير الوطنية وثلاثون تعود للاوساط الانعزالية الحاقدة وسنعمل من اجل ان يصبح التوازن الوطني قائما في الجيش » .

وختم حديثه بقوله : « ان الجيش اللبناني مهمته الدفاع عن لبنان وليس مهمته حفظ الامن الداخلي في البلد كما ان وزير الداخلية هو الحاكم الاداري لكل لبنان وهو المسؤول الاول عن كل صغيرة وكبيرة داخل الجيش والامن العام .

■

الانتفاضة الطلابية في السودان تهدد استمرار نظام الردة الفاشي

ان كل سياسة القمع الدموي التي مارسها نظام السودان الفاشي ضد الجماهير وقواها التقدمية والديمقراطية على امتداد السنتين الماضيين والتي بلغت ذروتها في الحملة الدموية على الحزب الشيوعي السوداني ، وتصفية ابرز قادته ، وعلى جميع القوى الوطنية في السودان .. ان كل هذه السياسة لم تستطع اسكات صوت الجماهير السودانية المرتفعة في نضالاتها التقدمية والديمقراطية .

فعلى امتداد السنتين الماضيين كان هذا الحكم الفاشي يواجه نقمة شعبية عارمة عبرت عن نفسها علنا في اكثر من مناسبة :

● فقد اجرت السلطة الفاشية مرتين « انتخابات » لنقابة عمال سكك الحديد ... وفي كل مرة – رغم تدخل السلطة – كان يفوز في تلك الانتخابات ممثلو القوى التقدمية ورثة نضال الرفيق الشهيد الشفيع ، وكانت السلطة تلجأ من جديد الى حل النقابة .

● وفي العام الماضي شنت السلطة حملة عسكرية ضد جماهير العمال التي تظاهرت دفاعا عن حقوقها النقابية والديمقراطية .

● وفي الاسبوع الماضي تحرك القطاع الطلابي في الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية ، ليعلن عصيانا طلابيا داخل حرم جامعة الخرطوم، وعبر الطلاب في هذا الاعتصام عن نقمة الجماهير الشعبية كلها فهتفوا مطالبين بسقوط الحكم العسكري الفاشي ، وباطلاق الحريات السياسية للجماهير واطلاق سراح الاف المعتقلين السياسيين الوطنيين الذين يعانون اقسى ظروف القهر والتعذيب داخل سجون نظام نميري ومعتقلاته في جميع انحاء السودان وينشرون صحف الحائط التي تعبر عن الافاق السياسية لاعتصامهم .

وكان طبيعيا ان يقف نظام القمع من هذا الاعتصام نفس موقفه من كل الانتفاضات والتحركات الجماهيرية ، فقد امرت القوات المسلحة السودانية بتطويق الجامعة واحتراق حرمها للقضاء على هذه الظاهرة الطلابية ، الامر الذي ادى الى صدام بين تلك القوات وبين الطلبة ، قتل فيه شخصان واصيب عشرات بجروح ، كما جرى اعتقال مئات الطلاب وقد انتقل الصدام الى خارج الحرم الجامعي، حيث كانت قوى القمع تلاحق الطلاب في شوارع العاصمة واعلنت السلطة عن اغلاق الجامعة وتعطيل الدراسة فيها وفي جميع المعاهد العليا الى اجل غير مسمى .

وقد جاء في بيان رسمي « ان الحكومة اتخذت الطلاب وسحق انه اعمال مناوئة للحكومة » . جميع الاجراءات اللازمة للقضاء على اضطرابات

ان هذا البيان يعبر بدقة شديدة عن سياسة الحكومة السودانية والنظام الفاشي الذي عينها ، تجاه التحركات النقابية والديمقراطية.

لكن التظاهرة الطلابية بالمقابل ، والنقمة الجماهيرية المتصاعدة ضد نظام القمع ، تعبر ايضا بدقة شديدة عن مسار التاريخ النضالي لجماهير السودان وقوانين ذلك النضال .

ان هذه الانتفاضة تعتبر مقدمة موضوعية لسقوط نظام الردة والقمع امام زحف الجماهير .. ولعل اصحاب ذلك النظام وجلاديه يتذكرون تماما كيف سقط نظام ابراهيم عبود العسكري عام ١٩٦٤ ، عندما دخلت قواته المسلحة الى الجامعة لقمع انتفاضة طلابية مماثلة انذاك .

ان كل القوى الوطنية والتقدمية في الوطن العربي تتطلع الى نضال الحركة الوطنية والتقدمية والديمقراطية في السودان وتكبر تصاعد ذلك النضال ، وتعلن اشد تضامنها معه وتستنكر ما تلاقيه القوى الوطنية والتقدمية والنقابية هناك من سياسة قمع فاشية يعتمد عليها وعليها فقط نظام الردة العسكري . ■■

المحاكمات الصورية في المغرب تتحول إلى محاكمة للنظام المغربي

المناضلون المغاربة يؤكدون تصميمهم على النضال ضد الامبريالية والصهيونية ويجهرون بهوياتهم في المحكمة كماركسيين لينينيين

حكمت محكمة عسكرية في الاسبوع الماضي باعدام ١٦ مناضلا مغربيا كما اصدرت احكاما بحق ٧١ مناضلا آخر تراوحت من السجن المؤبد الى السجن لمدة سنتين. كما صدرت فيما بعد احكاما بالسجن مختلفة ، بحق ٦٦ مثقفا مغربيا ، من المناهضين الناشطين للنظام القائم، والذين جهروا بالتزامهم الماركسي – اللينيني خلال المحاكمات.

وكان هؤلاء قد اعتقلوا خلال حملات اعتقال جماعية شنتها قوى النظام القمعية على اثر عمليات تفجير ضد مراكز حكومية ومخافر عسكرية ومنشآت امركية ، ومحاولات اغتيالات سياسية . وقد مثل هؤلاء امام المحكمة العسكرية رغم كونهم في معظمهم من المدنيين ، ولكنهم استغلوا حتى هذه الفرصة الاخيرة بتحويل مثولهم امام المحكمة الى منبر لتكرار التزامهم بقضايا جماهير الشعب المغربي ولادانة النظام الرجعي الفردي القائم.

وبرغم ان السلطة المغربية قد التزمت الصمت حول هويات المحكومين وحول موعد تنفيذ احكام الاعدام ، الا ان الممارسة المألوفة للنظام المغربي تشير بأن السلطة ستكون حريصة على تنفيذ احكام الاعدام ، بعدما اصبحت سياسة القمع والارهاب الاسلوب الوحيد لفرض شرعية النظام القائم ، على جماهير الشعب المغربي .

ان المحاكمات الاخيرة والاحكام التي صدرت عنها ما هي سوى حلقة اخرى من المحاكمات الصورية التي يجريها النظام الرجعي القائم، لحصد المناضلين المغاربة التقدميين ، بوضعهم خلف القضبان او بتصفيتهم جسديا . وقد اتخذت السلطة بالفعل ، اجراءات تعسفية استهدفت حرمان المناضلين المتهمين من فرص الدفاع عن انفسهم . كما حرصت على منع وجود مراقبين حتى لا تفتضح هذه المحاكمات الصورية ، فمنعت محامين جزائريين من حضور جلسات المحكمة ، ولو بصفة مراقبين، وفي هذا خرق للمعاهدة القضائية القائمة بين المغرب والجزائر . كما طردت البروفسور فرنر سارستيدت – رئيس غرفة بالمجلس الاعلى للقضاء في المانية الفدرالية – الذي عينته لجنة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين ، مراقبا في المحكمة . فقد طرد البروفسور سارستيدت من المغرب بعدما رفض المسؤولون السماح له بحضور جلسات المحكمة .

وقد كشف سير المحاكمة نفسه ، بعض الحقائق التالية :

● حسب قرار الاحالة فان عدد المتهمين الحاضرين كان ١٥٧ ، في حين لم يمثل امام المحكمة سوى ١٥٦ . ولم تهتم السلطة بالتصريح عن المعتقل المفقود في قاعة المحكمة. واغلب الظن ان حالته الصحية من جراء التعذيب ، خطيرة ومن غير اللائق نقله الى قاعة المحكمة !

● ان عدد المعتقلين منذ شهر آذار الماضي كان قد فاق الالفين شخص بين معتقل وموقوف ، في حين لم يقدم الى المحاكمة الا ١٥٧ ، فاين باقي المواطنين الذين لم يطلق سراحهم ، ولم يقدموا للمحاكمة ، ولماذا يحتفظ بهم البوليس في الزنزانات دون محاكمة ؟

● هناك تخوف من ان يكون البعض منهم قد لقي مصرعه على يد جلادي النظام . بل وقد صرح احد المتهمين امام المحكمة بانه قد شاهد بنفسه جثة المناضل عبدالله النمري !

● ان آثار التعذيب كانت ما تزال ظاهرة عند عدد كبير من المعتقلين خلال المحاكمة ، وما تزال الجراح التي احدثها التعذيب غير ملتئمة عند بعضهم . وقد صرح احد المناضلين المتهمين عمر بن جلون ، انه مات ثلاث مرات من التعذيب . كما صرح احد الفلاحين من خنيفره ، بانهم علقوا زوجته عارية امامه ليعترف بما يريده جلاد التحقيق ، بالاضافة الى شهادات اخرى عن اشكال التعذيب التي يتعرض لها الوطنيين المناضلين في سجون النظام المغربي .

● حرص مسؤولو اللجنة الادارية للاتحاد الوطني للقوى الشعبية على انهم يحاكمون في الحقيقة من اجل افكارهم السياسية ، وليس من اجل اي سبب آخر ، وكشفوا عن نية الحكم في تصفية الحزب وضربه .

● اكد بعض المتهمين الذين اعترفوا بما نسب اليهم حول حوادث ٣ آذار ، بانهم يحاربون الامبريالية والصهيونية المتغلغلة في كل مرافق البلاد ، كما اكدوا تصميمهم على تحرير الارض المغربية المحتلة من قبل اسبانيا .

اما فيما يتعلق بمحاكمات الدار البيضاء فقد كانت من ناحية عبارة عن مهزلة بارزة ولكنها في الوقت نفسه كانت منبرا للمتهمين شهدت بدورها مرافعات جريئة . فمن جهة ، كانت محاكمة المثقفين من اساتذة وطلاب ومهنيين ، في الدار البيضاء ، محاكمة صورية جرت في غياب المحامين الرئيسيين المسؤولين عن الدفاع عن المتهمين ، وذلك لان هؤلاء المحامين كانوا بدورهم يمثلون امام المحكمة العسكرية في القنيطرة !

ومن ناحية اخرى اصر المتهمون خلال المحاكمة على محاكمة النظام القائم ، واكدوا تشبثهم بافكارهم وهوياتهم كماركسيين لينينيين يناضلون من اجل اقامة جمهورية العمال والفلاحين ، واعلنوا بانهم قد تعرضوا لشتى انواع العسف والقهر والحرمان وبانهم مع ذلك لم يتراجعوا ، بل شنوا على مستوى السجن ، نضالا شاقا باضرابهم عن الطعام لمدة ٢١ يوما نقلوا كلهم على اثرها الى المستشفى . وقد ترددت فعلا اصداء هذا النضال الاحتجاجي ضد خارج جدران السجن ، ولقي تجاوبا جماهيريا وتأييدا وتعاطفا واسعا .

ولكن لعل اهم ما في هذه المحاكمات الاخيرة في الدار البيضاء كانت تجميد قوى الامن لقضية هذه المجموعة وذلك لعدم من الوقت تمكنهم من ملء الثغرات في التحقيق لايجاد او صنع ، خيوط ربط بين مجموعاتهم المختلفة والتي تنتمي الى خمس او ست مدن مغربية – الدار البيضاء ، مراكش ، الخميسات ، تازه ، وفاس . وسعي السلطة هذا لربط هذه الدفعة من المعتقلين ببعضهم ، يشير في الوقت نفسه الى حقيقة وجود تنظيمات عديدة على مستوى المدن ..

ان هذه المحاكمات والاحكام التعسفية الاخيرة ليست آخر السلسلة . فالنظام القائم تزداد عزلته وتزداد فساده ، بينما تستمر الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالتدهور من سيء الى اسوأ ، وتتصاعد معها النقمة الشعبية . ولا يريد البلاط المغربي من وسيلة سوى تشديد سياسة القمع والارهاب لمواصلة فرض نفسه على جماهير الشعب المغربي البائس ، ظنا منه بأن الاضطهاد والتعذيب والاعتقالات والتصفيات الجسدية يمكن ان تبني سورا منيعا حوله تقيه يقظة الجماهير الشعبية الغاضبة . ولكن الشعب المغربي العريق في نضاله ضد المستعمر ، قد اثبت ، ومنذ سنة ١٩٦٥ الى اليوم بأنه ليس اقل تصميما على النضال ضد الحكم الرجعي التعسفي وضد الاستغلال والاضطهاد ، ومن اجل الحرية والديمقراطية والاشتراكية التي تدان طلائعه المناضلة اليوم من اجلها ■■